الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٥
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٦
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

الحياد في السياسة الخارجية العمانية:(حكم قابوس وهيثم)

Neutrality in Omani Foreign Policy: (The Reigns of Qaboos and Haitham)

م.م رياض محمد خلباس
Asst. Lecturer Riyadh Mohammed Khlbas
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
University of Baghdad- Center for Strategic and International Studies
riyadh.m@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الحياد في السياسة الخارجية العمانية:(حكم قابوس وهيثم)

م.م رياض محمد خلباس

الملخص:

يتناول هذا البحث تحليلًا معمقًا لسياسة الحياد في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، من خلال دراسة مقارنة بين عهد السلطان قابوس بن سعيد (١٩٧٠–٢٠٢٠) وعهد السلطان هيثم بن طارق (٢٠٢٠–حتى الآن). ينطلق البحث من فرضية مفادها أن سلطنة عُمان تبنّت الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي مستدام، مكّنها من الحفاظ على استقلال قرارها الخارجي، والقيام بأدوار دبلوماسية فاعلة، رغم موقعها الجغرافي الحساس في منطقة مضطربة. ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين: يعالج الأول الإطار المفاهيمي والنظري للحياد، مع تمييز بين الحياد السلبي والإيجابي، وتحليل محددات الحياد في السياق العُماني؛ بينما يركّز الثاني على دراسة تطبيقات الحياد في عهد السلطانين، من خلال تحليل مواقف السلطنة في أزمات إقليمية مثل الحرب العراقية–الإيرانية، أزمة الخليج، النزاع اليمني، والتوترات الخليجية–الإيرانية ،يعتمد البحث على منهج وصفي–تحليلي، مدعوم بنهج مقارن ودراسة حالة، ويستند إلى مصادر أكاديمية وميدانية رصينة. وقد خلص البحث إلى أن سلطنة عُمان نجحت في ترسيخ نموذج متمايز للحياد في المنطقة العربية، يجمع بين الامتناع عن الانخراط في النزاعات، والانخراط النشط في جهود الوساطة والدبلوماسية الهادئة. كما أظهرت السلطنة قدرة على الحفاظ على هذا النهج في عهد السلطان هيثم رغم التحديات الجديدة، مما يجعل التجربة العُمانية مثالًا على الحياد الاستراتيجي طويل الأمد في بيئة دولية متقلبة.

كلمات مفتاحية :الحياد الإيجابي _ السياسة الخارجية العمانية _ السلطان قابوس بن سعيد _ السلطان هيثم بن طارق _الوساطة الدبلوماسية

Abstract:

This research presents an in-depth analysis of the concept of neutrality in the foreign policy of the Sultanate of Oman through a comparative study of the eras of Sultan Qaboos bin Said (١٩٧٠–٢٠٢٠) and Sultan Haitham bin Tariq (٢٠٢٠–present). The study is based on the assumption that Oman has adopted positive neutrality as a sustainable strategic option that has enabled it to maintain the independence of its foreign-policy decision-making and to play active diplomatic roles despite its sensitive geopolitical position in a volatile region.The research is divided into two main sections: The first addresses the conceptual and theoretical framework of neutrality, distinguishing between passive and positive neutrality, and analyzing the determinants of neutrality within the Omani context. The second focuses on the practical applications of neutrality under both Sultans by examining Oman's positions during key regional crises, such as the Iran–Iraq War, the Gulf crisis, the Yemeni conflict, and Gulf–Iranian tensions‹.Methodologically, the study employs a descriptive–analytical approach supported by comparative analysis and the case-study

method, relying on credible academic and field-based sources.The findings reveal that Oman has successfully established a distinctive model of neutrality in the Arab region—one that combines non-involvement in conflicts with active engagement in mediation and quiet diplomacy. The study also shows that Oman has been able to preserve this approach under Sultan Haitham despite emerging challenges, making the Omani experience a significant example of long-term strategic neutrality within an increasingly unstable international environment.
Keywords : Positive Neutrality_ Omani Foreign Policy_ Sultan Qaboos bin Said__ Sultan Haitham bin Tariq

المقدمة:

تُعد السياسة الخارجية مرآة لانعكاسات الموقع الجغرافي، والظروف الداخلية، والتفاعلات الإقليمية والدولية، حيث تلجأ الدول إلى تبني استراتيجيات مختلفة لضمان مصالحها الحيوية وأمنها القومي، ومنها خيار "الحياد" الذي غالبًا ما يرتبط بالدول الصغيرة أو ذات الخصوصية الجيوسياسية. وفي السياق العربي، تبرز سلطنة عُمان كنموذج فريد اتسم بسياسة خارجية حيادية متزنة، ابتعدت عن الاستقطابات الحادة في الإقليم، واعتمدت نهج "الحياد الإيجابي" القائم على عدم الانخراط في التحالفات العسكرية أو النزاعات، مع السعي للوساطة وحفظ الاستقرار.

منذ تولّي السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام ١٩٧٠، سلكت عُمان طريقًا مغايرًا لجاراتها الخليجيات، فاختارت بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الخصوم الإقليميين مثل إيران والعراق في فترات التوتر، كما تبنّت دبلوماسية هادئة ذات طابع سري في كثير من الأحيان، مما منحها موقعًا متميزًا في الوساطات الإقليمية. وقد حافظ السلطان هيثم بن طارق، الذي تسلّم الحكم عام ٢٠٢٠، على ذات الخط الاستراتيجي، مع بعض التكييفات التي فرضتها التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة، لا سيما ما بعد اتفاقات أبراهام، وتصاعد التنافس الأميركي–الصيني، والحرب في أوكرانيا.

من هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل مفهوم الحياد في السياسة الخارجية بمدلوليه النظري والتطبيقي، وتتبّع كيفية تجسيده في السياسة الخارجية العُمانية خلال عهدَي السلطان قابوس والسلطان هيثم، بهدف تقييم استمرارية هذا النهج وحدوده، واستشراف مستقبل السياسة العُمانية في بيئة دولية تميل نحو التمحور والاستقطاب.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول نموذجًا فريدًا في السياسة الخارجية لدولة عربية استطاعت أن توازن بين البقاء خارج الاستقطابات الإقليمية، والقيام بدور نشط في الوساطة الإقليمية والدبلوماسية الدولية. وتزداد أهمية الدراسة بالنظر إلى ما تشهده المنطقة من تصاعد في المحاور السياسية والعسكرية،

ما يجعل دراسة التجربة العُمانية في الحياد ضرورة لفهم استراتيجيات الدول الصغيرة والمتوسطة في مواجهة بيئة مضطربة.

إشكالية البحث : .

تكمن إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى استطاعت سلطنة عُمان الحفاظ على نهج الحياد الإيجابي في سياستها الخارجية خلال عهدي السلطان قابوس والسلطان هيثم، وما هي المحددات البنيوية والديناميكية التي ساعدت على استدامة هذا النهج أو عرقلت تطوره في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة؟

فرضية البحث :.

ينطلق البحث من الفرضية مفادها تبنّت سلطنة عُمان الحياد الإيجابي كخيار استراتيجي في سياستها الخارجية، واستطاعت ترسيخه واستثماره في تعزيز دورها الإقليمي والدولي خلال عهد السلطان قابوس، بينما يسعى السلطان هيثم إلى الحفاظ على هذا النهج مع التكيّف التدريجي مع متغيرات الواقع الجيوسياسي والاقتصادي.

منهجية البحث :.

يعتمد البحث على مقاربة منهجية متعددة تشمل:

١. المنهج الوصفي–التحليلي: لتحليل مفهوم الحياد، وتوصيف المواقف العُمانية السياسية في الأزمات الإقليمية والدولية.
٢. المنهج المقارن: لمقارنة أداء السياسة الخارجية العُمانية بين عهد السلطان قابوس وعهد السلطان هيثم من حيث الثبات أو التحول.
٣. منهج دراسة الحالة: من خلال التركيز على سلطنة عُمان كحالة فريدة في العالم العربي تمثّل نموذجًا لتطبيق الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية.

المبحث الأول

مفهوم الحياد في السياسة الخارجية

يستعرض هذا المبحث الأسس النظرية لمفهوم الحياد في العلاقات الدولية، من خلال تتبّع تطوره التاريخي وتمييز أنماطه المختلفة بين الحياد السلبي والإيجابي. كما يسلّط الضوء على المحددات الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تدفع الدول إلى تبنّي هذا الخيار، بما يوفّر إطارًا معرفيًا ضروريًا لفهم خصوصية نموذج الحياد العُماني قبل الانتقال إلى تحليله في عهد السلطانين قابوس وهيثم.

المطلب الأول :الحياد في القانون الدولي والعلاقات الدولية

أولًا: التعريف التقليدي للحياد .(Neutrality) : يُعد الحياد أحد المفاهيم المركزية في القانون الدولي والعلاقات الدولية، وهو يعبّر عن موقف قانوني وسياسي تتبناه دولة ما بالإعلان عن عدم الانخراط في أي نزاع مسلح يدور بين أطراف دولية أخرى، مع التزامها بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم العسكري أو اللوجستي أو السياسي لأي طرف من أطراف النزاع. ويتطلب هذا الموقف احترامًا متبادلًا من قبل المتحاربين لسيادة الدولة المحايدة وسلامة أراضيها ومجالها الجوي والبحري، طالما بقيت ملتزمة بشروط الحياد (اتفاقية لاهاي الخامسة ١٩٠٧) .

ظهر المفهوم الكلاسيكي للحياد بوضوح في السياق الأوروبي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع تزايد النزاعات بين القوى الكبرى، مما دفع بعض الدول الصغيرة والمتوسطة إلى تبني مواقف محايدة حفاظًا على أمنها الداخلي ومصالحها الوطنية. وقد تم تقنين هذا المفهوم ضمن اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧، لا سيما الاتفاقيتين الخامسة والثالثة عشرة، حيث وضعتا مجموعة من القواعد الناظمة لسلوك الدول المحايدة، وبيّنتا حقوقها وواجباتها في زمن الحرب. من أبرز تلك الالتزامات: الامتناع عن السماح باستخدام أراضي الدولة المحايدة لنقل القوات أو المعدات الحربية، وعدم تقديم الدعم العسكري أو الاستخباري، والالتزام بعدم الانخراط في عمليات تجسس لصالح أحد الأطراف (اتفاقية لاهاي الخامسة ١٩٠٧) .

في المقابل، تتمتع الدولة المحايدة بحقوق أساسية، من بينها حرمة أراضيها، وعدم تعريضها للأعمال العدائية، وحرية التجارة مع جميع الأطراف ما لم تتضمن مواد حربية محظورة. غير أن هذه المكانة القانونية تبقى مشروطة بالتزام الدولة المحايدة بسلوك يتسق مع موقفها المعلن؛ إذ إن أي انحراف عن الحياد – كالسماح بعبور قوات أحد الأطراف – يُفقدها صفة الحياد، وقد يجعلها عرضة لأعمال انتقامية من الطرف الآخر (براونلي ٢٠٢٢، ١٥٥) ولم يقف تطور مفهوم الحياد عند الجانب القانوني، بل تطوّر لاحقًا ضمن حقل العلاقات الدولية ليأخذ أبعادًا استراتيجية ودبلوماسية أوسع. في هذا السياق، لم يعد الحياد يُفهم فقط باعتباره موقفًا سلبيًا يتسم بالامتناع، بل أصبح يُنظر إليه كخيار دبلوماسي نشط تتبناه بعض الدول بهدف تعزيز دورها الدولي وتحقيق مصالحها عبر الوساطة، وتيسير قنوات الحوار، والقيام بأدوار تسوية للنزاعات. وقد عُرف هذا الاتجاه لاحقًا باسم "الحياد الإيجابي"، والذي سنفصله لاحقًا كمقارنة مع الحياد السلبي.

لقد تبنت العديد من الدول الحياد كجزء من عقيدتها الدستورية والدبلوماسية، مثل سويسرا التي كرّست حيادها الدائم في دستورها الوطني، وجعلته سمة لهويتها الدولية منذ عام ١٨١٥. كما اختارت دول أخرى مثل السويد والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية نهج الحياد العسكري، دون عزلة دبلوماسية، كوسيلة لضمان الاستقرار وتفادي الدخول في التكتلات العسكرية الكبرى. وفي السياق العربي، تُعد سلطنة عُمان مثالًا معاصرًا لدولة تبنت الحياد الإيجابي كركيزة لسياستها الخارجية، خاصة في ظل موقعها الجغرافي

الحساس، ومحدودية قدراتها العسكرية، ورغبتها في لعب أدوار وساطة إقليمية بين الأطراف المتنازعة (Swedish Ministry for Foreign Affairs n.d.)

إن فهم الحياد لا يكتمل بمجرد العودة إلى النصوص القانونية أو البيانات الرسمية، بل يتطلب تحليلًا سلوكيًا واستراتيجيًا للدولة في محيطها، ومدى اتساق خطابها السياسي مع ممارساتها الفعلية. ففي بعض الأحيان، قد تُعلن دولة حيادها نظريًا، لكنها تمارس أدوارًا غير محايدة فعليًا، ما يطعن في مصداقيتها ويعرضها لعزلة أو انتقام سياسي. ولهذا فإن معيار الحياد الحقيقي يكمن في الاستمرارية، والاتساق، والوضوح في السلوك الخارجي للدولة، وهو ما يجعل من الحياد، في بعض الحالات، استراتيجية طويلة الأمد لا مجرد موقف مؤقت(Ibish 2016) .

ثانيا: التمييز بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي

لقد تطور مفهوم الحياد عبر الممارسة الدولية والنقاشات النظرية من شكل قانوني ضيق إلى استراتيجية متعددة الأبعاد، ما أفرز تمييزًا مهمًا بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي، وهما نموذجان يعكسان اختلافًا في عمق الدور الذي تضطلع به الدولة المحايدة، وسلوكها تجاه النظام الدولي، وأسلوب تعاطيها مع النزاعات والصراعات

١. الحياد السلبي: الامتناع والانكفاء

الحياد السلبي هو الشكل التقليدي والكلاسيكي للحياد، ويقوم أساسًا على الامتناع الصارم عن التدخل في الشؤون السياسية والعسكرية للنزاعات الجارية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتتجنب الدولة المحايدة بموجبه الانحياز لأي طرف، وتحافظ على موقف صامت ومحايد قانونيًا، دون الدخول في أي أنشطة دبلوماسية تُفسَّر كدعم أو تأييد لطرف دون الآخر (عبد الحميد ٢٠١٥، ١١٢–١١٤)هذا النوع من الحياد ارتبط تاريخيًا ببعض الدول الأوروبية مثل سويسرا وليختنشتاين، حيث كرّسته دساتيرها الوطنية كخيار دائم، واتخذت إجراءات قانونية وتشريعية تحصّنه من التغيّرات السياسية الداخلية. فسويسرا، مثلًا، حافظت على موقف الحياد منذ عام ١٨١٥، وتجنبت الانخراط في أي من الحربين العالميتين، ولم تنضم إلى الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠٢، رغم استضافتها مقرات منظماتها، حفاظًا على موقف الحياد الصارم (Gärtner 2012, 704–715)

غير أن هذا النوع من الحياد، رغم اتساقه القانوني، يُنتقد أحيانًا بأنه انعزالي، ويفتقر إلى البُعد الأخلاقي في حالات الظلم أو العدوان الواضح. إذ إن الامتناع المطلق عن التدخل، حتى لأسباب إنسانية أو سياسية، قد يُفسَّر كنوع من التواطؤ السلبي، أو التقاعس عن أداء دور فاعل في مواجهة الانتهاكات الدولية، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تطوير مفهوم بديل أكثر ديناميكية.

٢. الحياد الإيجابي: الوساطة والانخراط البنّاء

في مقابل الحياد السلبي، ظهر مفهوم الحياد الإيجابي، والذي يقوم على مبدأ الامتناع عن الاصطفاف العسكري، مع الانخراط النشط في القضايا الدولية عبر الوساطة، وتيسير الحوار، والمساهمة في صنع السلام .فلا يكتفي هذا النوع من الحياد بالوقوف على الحياد السياسي أو القانوني، بل يضطلع بدور "فاعل بنّاء" يسعى إلى خلق التوازن وخفض التوترات بين الأطراف المتنازعة. نشأ هذا لمفهوم في منتصف القرن العشرين، خاصةً في سياق حركة عدم الانحياز بقيادة دول مثل يوغوسلافيا والهند ومصر، لكنه تطور لاحقًا في التطبيق الحديث لدول مثل فنلندا والسويد والنمسا، التي لم تنخرط في أحلاف عسكرية، لكنها شاركت بنشاط في عمليات حفظ السلام، واستضافت محادثات دولية، ووسّعت من أدوات دبلوماسيتها الوقائية (Neuhold 2000, 47–50) .

وفي السياق العربي، تُعد سلطنة عُمان نموذجًا للحياد الإيجابي، حيث حافظت على علاقات متوازنة مع أطراف متخاصمة (مثل إيران والسعودية والولايات المتحدة)، وأدّت أدوار وساطة في ملفات معقدة مثل الاتفاق النووي الإيراني، والأزمة اليمنية، دون أن تصطف في محاور أو تشارك في نزاعات (Ibish 2016, 123)هذا الحياد الإيجابي يمنح الدولة المحايدة وزنًا دبلوماسيًا متصاعدًا، ويكسبها سمعة الوسيط الموثوق، ويعزز استقلال قرارها، لكنه يتطلب في المقابل قدرًا عاليًا من المرونة السياسية، والمهارة التفاوضية، والثقة الدولية، وهي عناصر لا تتوفر إلا في سياقات مؤسسية مستقرة، وسياسات خارجية بعيدة عن الشعارات والصدامات (Neuhold 2000, 46–52)

مقارنة تحليلية بين الحياد الإيجابي والحياد السلبي

المقارنة	الحياد الإيجابي	الحياد السلبي
المنطلق	الامتناع مع الانخراط الدبلوماسي البنّاء	الامتناع المطلق عن التدخل
السلوك السياسي	الانخراط في الوساطة والمبادرات السياسية	عدم الانحياز وعدم الوساطة
الصفة القانونية	صعوبة التوازن بين الوساطة واللا انحياز	انكفاء وعزلة
امثلة	السويد، النمسا، سلطنة عُمان	سويسرا، ليختنشتاين

أعدّ الباحث هذه المقارنة بالاستناد إلى الإطار التحليلي الذي يقدمه Jozef Bátora حول الدبلوماسية متعددة الأطراف وتحديات النظام الأممي531–544 "Bátora, "Multistakeholder Diplomacy

ثالثًا: مكانة الحياد في النظريات الكبرى للعلاقات الدولية: الواقعية والبنائية

يشغل مفهوم الحياد موقعًا متباينًا في أطر النظرية السياسية للعلاقات الدولية، خصوصًا في إطار النظرية الواقعية والنظرية البنائية، حيث ينظر كل منهما إليه من زاوية مختلفة تعكس منطلقات نظرية وسوسيولوجية متميزة. ويمكن من خلال هذا التحليل فهم كيف يُفسَّر سلوك الدول المحايدة، لا سيما في السياقات الصراعية أو في ظل التوازنات الإقليمية المعقدة.

١. **الحياد في النظرية الواقعية** – حياد الضرورة لا القناعة تقوم النظرية الواقعية (Realism) على افتراضات رئيسية تتعلق بطبيعة النظام الدولي، أبرزها أنه نظام فوضوي(Anarchic) ، تُهيمن عليه الفواعل الوحدوية (الدول)، التي تسعى للحفاظ على أمنها القومي عبر تعظيم قوتها، في بيئة يسيطر عليها منطق البقاء والصراع (Waltz 1979, 88–101)

في هذا الإطار، لا تنظر الواقعية إلى الحياد كقيمة أخلاقية أو مبدأ قانوني، بل كخيار براغماتي تفرضه موازين القوى والقيود الجيوسياسية التي تواجهها الدولة. فالدولة، وفقًا للواقعية، لا تتخذ موقف الحياد إلا إذا كانت تفتقر إلى القدرة على خوض الصراعات أو إذا كان انخراطها سيؤدي إلى تهديد وجودها. وبالتالي، فإن الحياد الواقعي هو حياد الضرورة وليس حياد القناعة، وغالبًا ما يكون مؤقتًا أو هشًا (السهيل ٢٠١٦، ٧٧–٨٣)

يرى الواقعيون أن الدول الصغيرة أو الضعيفة تميل إلى الحياد لأنها غير قادرة على ضمان أمنها ضمن التكتلات أو الصراعات، وليس لأنها تملك رؤية مستقلة للسلام. فالدولة المحايدة، في نظر الواقعية، تخضع للتوازنات الإقليمية والدولية أكثر مما تصنعها. ويُفسَّر بذلك الحياد السويسري خلال الحربين العالميتين، والحياد الفنلندي خلال الحرب الباردة، باعتباره تكتيكًا دفاعيًا أكثر منه عقيدة دبلوماسية (Waltz 1979, 113–116)

مع ذلك، يعترف بعض الواقعيين بـ"قيمة الحياد" كوسيلة لإدارة التهديدات بطريقة أقل كلفة، خاصة إذا تمكنت الدولة من استخدام حيادها لبناء علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع أطراف متعددة، كما هو الحال مع بعض دول عدم الانحياز في حقبة الحرب الباردة. لهذا فان خلاصة المنظور الواقعي الحياد خيار ناتج عن القيود البنيوية وفجوة القوة، ويُستخدم كأداة مؤقتة في استراتيجية البقاء، وليس كمنظور مبدئي طويل الأجل.

٢. **الحياد في النظرية البنائية** – الحياد كهوية ودور تقوم النظرية البنائية (Constructivism) على مبدأ أن الواقع الدولي ليس موضوعيًا بالكامل، بل هو نتاج لتفاعلات اجتماعية وخطابات سياسية، وأن الهوية والقيم والأفكار تشكّل جزءًا أساسًا من سلوك الدول. بمعنى آخر، الدول لا تتحرك فقط وفقًا لمصالح مادية، بل أيضًا وفقًا للكيفية التي تُدرك بها ذاتها، والأدوار التي ترى أنها يجب أن تلعبها في النظام الدولي(Wendt 1999, 224–233))

من هذا المنظور، تنظر البنائية إلى الحياد ليس كتكتيك ظرفي، بل كسلوك اجتماعي مبنيّ على الهوية الوطنية والقيم السياسية. فالدولة المحايدة، وفقًا لهذا الاتجاه، تتبنّى الحياد ليس لأنها ضعيفة بالضرورة، بل لأنها ترى في الحياد امتدادًا لطريقة تفكيرها في ذاتها ودورها الإقليمي والدولي.

ويُعد مثال سلطنة عُمان معبّرًا في هذا السياق، حيث بنت نخبها السياسية، منذ عهد السلطان قابوس، رؤية تستند إلى الاستقرار، التسامح، وعدم التصعيد، واعتبرت أن دورها الإقليمي هو "الوسيط العاقل" و"صوت العقل"، وليس طرفًا في النزاعات. هذا الدور أصبح جزءًا من هوية عُمان السياسية الخارجية، يُعاد إنتاجه في الخطابات الرسمية، والسياسات الدبلوماسية، والعلاقات الثنائية، حتى في ظل تغيّرات النظام الدول (Valeri 2009, 112–118) .

وتُبرز البنائية أهمية "التفاعل مع الآخرين" في تكوين واستدامة الحياد؛ فحياد الدولة يُعترف به ويتعزز إذا اعترفت به الدول الأخرى، واستجابت له ضمنيًا أو رسميًا، وهو ما يتطلب تراكمًا دبلوماسيًا وسلوكًا متسقًا من قبل الدولة المحايدة. خلاصة المنظور البنائي :الحياد هو بناء اجتماعي–سياسي طويل الأمد، يعكس هوية الدولة ودورها الذاتي والإقليمي، ويمكن أن يتحول إلى أصل رمزي يعزز من شرعية الدولة ومكانتها الدولية (Wendt 1999, 224–233) .

المطلب الثاني : محددات الحياد في السياسة الخارجية

لا يُمكن فهم تبنّي الحياد في السياسة الخارجية دون الوقوف على جملة من المحددات الموضوعية والبنيوية والسياقية التي تؤثر على خيارات الدولة في الساحة الدولية. فالحياد ليس سلوكًا عشوائيًا أو قرارًا منفردًا، بل هو نتاج تفاعل منظومة من العوامل الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والمؤسسية التي تُشكّل الإطار العام الذي تتحرك داخله الدولة.

اولًا: الجغرافيا السياسية(Geopolitics) :

تُعد الجغرافيا من أبرز المحددات الكامنة وراء تبنّي بعض الدول للحياد، خصوصًا تلك الواقعة في مناطق التماس أو المحاور المتنازعة. في هذه الحالات، يُصبح الحياد خيارًا وقائيًا للابتعاد عن الضغوط المتقابلة .في حالة سلطنة عُمان، على سبيل المثال، يقع موقعها الجغرافي عند مضيق هرمز الحيوي، وتجاور إيران من الشمال الشرقي، والسعودية والإمارات من الغرب، ما يجعلها عرضة لموجات الاستقطاب والتوترات الخليجية–الإيرانية. وقد دفعت هذه الوضعية عُمان إلى تبنّي نهج الحياد كخيار يضمن لها الأمن والاستقرار دون الانجرار إلى صراعات المحاور (Ibish 2016, 98))

ثانيًا: القيادة السياسية والعقيدة السلطانية :

تلعب القيادة السياسية دورًا حاسمًا في تبنّي الحياد، خصوصًا في الدول ذات النظام المركزي أو الأحادي، حيث تتجسد السياسة الخارجية في شخصية القائد أو رؤيته الاستراتيجية .لقد مثّل السلطان قابوس بن

سعيد نموذجًا لقائد يؤمن بـ"الدبلوماسية الصامتة" و"الاستقلالية المتوازنة"، وهي رؤية استندت إلى فلسفة تقوم على رفض التدخل في شؤون الآخرين، وعدم السماح لأي طرف خارجي باستخدام عُمان كمنصة للضغط الإقليمي (Valeri 2009, 106).

وقد واصل السلطان هيثم بن طارق هذا النهج، مع بعض التكيّفات الناتجة عن التحولات الدولية، دون أن يخرج عن جوهر الحياد الإيجابي. وهذا يشير إلى أن الحياد في الحالة العُمانية ليس مجرد تكتيك سياسي، بل هو خيار بنيوي تُعيد القيادة إنتاجه كعقيدة ثابتة (Valeri 2009, 78–81)

ثالثًا: الاقتصاد محدود الموارد:

تلعب البنية الاقتصادية للدولة دورًا مهمًا في تشكيل خياراتها الخارجية. فالدول ذات الاقتصاد المحدود تميل إلى تجنّب السياسات التصادمية والمغامرات الخارجية التي قد تُفضي إلى فرض عقوبات أو تهديد تدفق الموارد الحيوية أو التسبب بتكاليف أمنية باهظة.

في حالة عُمان، ورغم أنها دولة نفطية، إلا أن إنتاجها واحتياطاتها أقل بكثير من نظرائها الخليجيين مثل السعودية أو الإمارات أو قطر. كما أن خططها للتنمية تعتمد على الاستقرار والانفتاح التجاري، لا على التسلّح أو التمدد الإقليمي. وعليه، فإن الحياد العُماني يُسهم في حماية بيئتها الاقتصادية من التقلبات الجيوسياسية، ويُسهّل دخولها في علاقات متوازنة مع الجميع دون تكلفة سياسية (IMF 2024, para.x)

رابعًا: الثقافة السياسية والدبلوماسية الناعمة :

من أبرز المحددات التي تدعم استمرارية الحياد في السياسة الخارجية ما يُعرف بالثقافة السياسية للدولة، وهي مجموعة القيم والتقاليد السياسية المتراكمة التي تُوجّه سلوك الدولة في المحيط الدولي .في الحالة العُمانية، تبرز ثقافة متسامحة، غير تصادمية، ترتكز على الحكمة والتدرّج في اتخاذ القرار، والابتعاد عن الخطاب التعبوي أو العدائي، ما يخلق بيئة مناسبة لتبني الحياد لا فقط كموقف رسمي، بل كجزء من الهوية السياسية العُمانية.

وقد استفادت عُمان من هذه السمعة لتعزيز ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الهادئة"، حيث بات يُنظر إليها كدولة تُفضّل التسوية على المواجهة، والحوار على التجييش، ما منحها قوة ناعمة نادرة في الخليج العربي، وفتح لها قنوات اتصال مع أطراف متخاصمة مثل إيران والولايات المتحدة والسعودية، وهو أمر يصعب تحقيقه بدون هوية محايد (Ulrichsen 2016, 134–137).

خامسًا: الاعتراف الدولي ودور الوسطاء

لا يكتمل مفهوم الحياد إلا إذا اقترن بـ اعتراف دولي بسلوك الدولة المحايدة. فحياد الدولة يُصبح فاعلًا عندما تعترف به القوى الكبرى وتتعامل معه بجدّية .وقد نجحت سلطنة عُمان في ترسيخ موقعها كمحاور موثوق به في عدد من الملفات، منها الوساطة في الاتفاق النووي الإيراني، وإطلاق سراح رهائن غربيين من إيران، فضلًا عن محاولات وساطة في الأزمة اليمنية. هذا الدور لم يكن ليحدث لولا الاعتراف

الصريح والضمني من قوى إقليمية ودولية بمكانة عُمان كدولة محايدة، قادرة على التواصل مع مختلف الأطراف دون أحكام مسبقة. هذا الاعتراف الدولي يُعيد إنتاج الحياد بوصفه أصلًا دبلوماسيًا يُمكن توظيفه في صناعة المكانة الدولية والاستقرار الإقليمي (السياسة – مجلة المجلة ٢٠٢٥)

المبحث الثاني

الحياد العُماني بين عهد السلطان قابوس والسلطان هيثم

المطلب الأول: الحياد في عهد السلطان قابوس (1970–2020)

شكّل عهد السلطان قابوس بن سعيد مرحلة التأسيس والبناء لنهج الحياد العُماني، حيث وضع منذ توليه السلطة عام ١٩٧٠ أسس سياسة خارجية مستقلة ومحايدة، تقوم على مبادئ عدم التدخل، وبناء الجسور، وتجنّب التكتلات العسكرية، وتحقيق الاستقرار الداخلي كأولوية وطنية.

أولًا: التأسيس السياسي:

عند تسلّمه الحكم، كانت سلطنة عُمان دولة معزولة، تواجه تحديات أمنية داخلية (حركة ظفار)، وتنمية متأخرة، وموقعًا جغرافيًا حساسًا في ظل الحرب الباردة والتوترات الخليجية. ومن هنا، اختار السلطان قابوس نهج الحياد الإيجابي، باعتباره السبيل الأمثل للحفاظ على سيادة الدولة وتجنب الانخراط في صراعات تفوق قدرتها السياسية والعسكرية (الفيصل ٢٠٢٠، ١١)

اذ مثّل وصول السلطان قابوس بن سعيد إلى سدة الحكم عام ١٩٧٠ نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ سلطنة عُمان المعاصر، ليس فقط على مستوى بناء الدولة وتحديث مؤسساتها، بل أيضًا على صعيد صياغة عقيدة دبلوماسية جديدة تغاير المحيط الخليجي والإقليمي. فمنذ سنواته الأولى في الحكم، تبنّى السلطان قابوس نهج الحياد الاستراتيجي كخيار وجودي، وليس فقط كأداة تكتيكية ظرفية. وقد أسّس لسياسة خارجية تقوم على أربع ركائز رئيسي: (الفيصل ٢٠٢٠، ٢–٤)

١. عدم التدخل في شؤون الآخرين.

٢.الامتناع عن الانخراط في التحالفات العسكرية الصلبة.

٣.الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف المتخاصمة.

٤.اعتماد الدبلوماسية الصامتة كأداة مفضّلة لحل الأزمات.

جاء هذا النهج في سياق داخلي هش وإقليمي شديد الاضطراب، مما منح اختيارات قابوس طابعًا استثنائيًا، حيث اتسمت برؤية طويلة الأمد، بدلاً من ردود الفعل اللحظية التي ميزت سياسات دول مجاورة (Valeri 2009, 60–72)

ثانيًا: الحياد في الممارسة: مواقف وأزمات محورية

١. الحرب العراقية–الإيرانية :(1980–1988) أثناء هذه الحرب المدمرة التي استمرت ثماني سنوات، اختارت سلطنة عُمان موقفًا متفردًا في الخليج، إذ رفضت الانضمام إلى الموقف الخليجي الذي ساند العراق سياسيًا وماليًا. أبقت عُمان على علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، بل واستضافت لقاءات غير معلنة بين مسؤولين من الطرفين. وقد برر السلطان قابوس هذا الموقف آنذاك بـ"ضرورة إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة لحفظ المنطقة من الانفجار الكامل (مساوي ٢٠٢٥، ١–٨)

هذه السياسة لم تكن سهلة، فقد واجهت السلطنة ضغوطًا غير مباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن قابوس تمسّك برؤيته الاستقلالية، واعتبر أن مصالح عمان الوطنية تُحتم عليها الابتعاد عن سياسة المحاور، خاصة في ظل وجودها الجغرافي الحساس في مضيق هرمز، الذي كان مهددًا بسبب الحرب.

٢. أزمة الخليج الثانية (غزو الكويت – ١٩٩٠) :أدانت سلطنة عُمان الغزو العراقي للكويت بوضوح، وشاركت في مؤتمرات القمم الخليجية والعربية، لكنها لم تنخرط بشكل مباشر في العمليات العسكرية. كان موقفها متوازنًا: ترفض الغزو، لكنها تُحذر من العسكرة الغربية المفرطة في الخليج. وقد سعت في الكواليس لإيجاد تسويات سياسية قبل اندلاع الحرب، وحرصت على عدم تحويل أراضيها إلى قاعدة عسكرية أساسية، على عكس جاراتها (الفيصل ٢٠٢٠، ١٢–١٥)

٣. الوساطة بين الغرب وإيران :برز دور عُمان الوسيط خلال العقود الأخيرة من عهد قابوس، وتحديدًا في الملف الإيراني. فقد لعبت السلطنة دورًا مفصليًا في تسهيل المفاوضات السرية بين إيران والولايات المتحدة، والتي تمخّضت لاحقًا عن الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) عام ٢٠١٥. وقد استضافت مسقط عدة جولات من المحادثات السرية في سنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣، كانت ضرورية لتمهيد الطريق أمام المحادثات الرسمية(Valeri 2009, 122–125)

لم يكن هذا الدور ليتحقق لولا ثقة إيران من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، في حيادية عُمان وابتعادها عن التصعيد والخطابات العدائية، مما رسّخ مكانتها كوسيط إقليمي موثوق.

٤. القضية الفلسطينية وعلاقاتها مع إسرائيل :اختارت سلطنة عُمان أن تحافظ على سياسة توازن دقيقة في علاقاتها مع إسرائيل دون تطبيع رسمي. ففي عام ١٩٩٤، استقبل السلطان قابوس رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في زيارة رسمية، وهو موقف سبّاق على مستوى الخليج، لكنه لم يُترجم إلى علاقات دبلوماسية كاملة.هذا الانفتاح المحدود فسّره الباحثون على أنه تعبير عن "الحياد البنّاء"، إذ سعت عُمان إلى تشجيع الحوار دون القفز إلى اصطفافات سياسية قد تُضعف موقعها العربي أو تُحرجها خليجيًا (الفيصل ٢٠٢٠، ١٨–٢٠).

ثالثًا: خصائص الحياد في عهد قابوس

عند تحليل سلوك السلطنة خلال عهد قابوس، يمكن استخلاص عدد من الخصائص البنيوية لحيادها السياسي:

١.الحياد المستقر والمتراكم: لم يكن الحياد موقفًا لحظيًا، بل سلوكًا متسقًا عبر خمسين عامًا.

٢.الحياد المتوازن في النزاعات الكبرى: سواء في الصراعات الخليجية–الإيرانية أو العربية–الإسرائيلية.

٣.الوساطة الهادئة والدبلوماسية الخلفية: عدم التصعيد في الخطاب، وتركز الجهود في المسارات السرّية. (Valeri 2009, 60–72).

٤.الابتعاد عن الاستقطاب الطائفي والمذهبي: لم تنخرط عُمان في الاستقطابات السنية–الشيعية التي عمّقت الخلاف الخليجي–الإيراني

٥.الاعتماد على المصداقية بدلاً من القوة الصلبة: عوّضت عمان غياب النفوذ العسكري بدور دبلوماسي فاعل يعتمد على الثقة الدولية(Valeri 2009, 118–121)).

رابعًا: تقييم الأداء الاستراتيجي للحياد العُماني

عند النظر إلى التجربة العُمانية في عهد السلطان قابوس، يتضح أنها تجربة فريدة في العالم العربي، إذ نجحت السلطنة في الحفاظ على استقلال قرارها الخارجي، والقيام بأدوار فوق طاقتها المادية والعسكرية، فقط عبر الاستثمار في الحياد(Peterson 2003, 55–67))

هذا الحياد لم يعزل عُمان عن محيطها، بل منحها هوامش حركة سياسية متميزة، مكنتها من لعب أدوار مهمة في الوساطة، تخفيف التصعيد، بناء الثقة، وتوازن العلاقات. كما أكسبها سمعة دولية كصوت عاقل، حتى لدى خصوم بعضهم البعض، مثل الولايات المتحدة وإيران (الفيصل ٢٠٢٠، ٣–٦)

لقد بنى السلطان قابوس خلال خمسين عامًا تراثًا دبلوماسيًا مؤسسيًا متماسكًا، جعل من الحياد ركنًا أصيلًا في السياسة العُمانية، تُكمل بناءه القيادة الحالية في عهد السلطان هيثم (Guzansky 2018, no. 1116)

المطلب الثاني:الحياد في عهد السلطان هيثم (٢٠٢٠–الآن)

يهدف هذا المطلب إلى تحليل ملامح الحياد العُماني في عهد السلطان هيثم بن طارق، وهو عهد شهد انتقالًا سلسًا للسلطة في ظل بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد. ويبرز التركيز على كيفية استمرار النهج الدبلوماسي الهادئ الذي أرسته السلطنة منذ عقود، مقابل تحديات جديدة تتطلب تحديث أدوات الحياد. كما يتناول المطلب أهم مسارات الاستمرارية في الملفات الإقليمية والدولية، والتحديات البنيوية التي تواجهها السلطنة، وصولًا إلى تقييم قدرة عُمان على الحفاظ على حيادها التاريخي وسط المتغيرات الراهنة.

أولًا: انتقال الحكم

في لحظة حرجة في ١١ يناير ٢٠٢٠، تولّى السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في سلطنة عُمان بعد وفاة ابن عمه السلطان قابوس بن سعيد، الذي حكم البلاد لنحو خمسة عقود. وقد جاء هذا الانتقال السلس في ظل ظرف إقليمي معقّد، إذ كانت المنطقة تواجه توترات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران، وتكثيفًا للصراعات في اليمن، إضافة إلى موجة جديدة من التطبيع العربي مع إسرائيل بدأت بدولة الإمارات في ٢٠٢٠، فضلًا عن تبعات جائحة كورونا التي أربكت الاقتصاد العالمي.

في هذا الإطار، يبرز تساؤل محوري حول انتقال السلطة هل سيواصل السلطان هيثم بن طارق النهج الحيادي والدبلوماسية الهادئة التي أرثاها السلطان قابوس، أم أن السلطنة مقبلة على إعادة تموضع استراتيجي في سياستها الخارجية؟

وقد جاءت الإجابة سريعًا عبر الخطابات الرسمية والتوجهات المبكرة للحكم الجديد، والتي عكست تمسكًا واضحًا بخط الاستمرارية في السياسة الخارجية العُمانية، وتأكيدًا على ثوابتها التقليدية المتمثلة في عدم التدخل، التوازن في العلاقات، والوساطة البنّاءة. وقد أعاد السلطان هيثم التأكيد على أن هذه المبادئ ليست مجرد خيارات سياسية ظرفية، بل ركائز هوياتية ثابتة في السلوك الدبلوماسي العُماني (Gulf International Forum 2021)

ثانيًا: الاستمرارية في التوجهات العامة للحياد

١ . لملف الإيراني–الخليجي :رغم تصاعد المواجهات غير المباشرة بين إيران من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، حرصت سلطنة عُمان على الحفاظ على علاقاتها الجيدة مع إيران، واستمرت في تقديم نفسها كقناة حوار. فقد استضافت في ٢٠٢١ و٢٠٢٢ لقاءات غير معلنة بين مسؤولين خليجيين وإيرانيين، ضمن جهود التهدئة الإقليمي (Ulrichsen 2021)

كما حافظت عُمان على الخطاب المتوازن في قضايا مثل الهجمات الحوثية على الخليج، وامتنعت عن إصدار مواقف متطرفة، رغم انزعاج بعض الأطراف من اعتدال موقفها.

٢ . الأزمة اليمنية :واصل السلطان هيثم لعب دور الوسيط في الملف اليمني، عبر دعم المحادثات بين الحوثيين والحكومة الشرعية، واستقبال الوفود اليمنية والدولية في مسقط. وقد حظيت هذه الوساطة بدعم أممي، إذ أشاد المبعوثون الأمميون المتعاقبون بـ"دور عُمان الفريد في خفض التوتر"، خصوصًا في تعقيدات ملف الحديدة، والمبادرات الإنسانية(United Nations 2022))

٣ . علاقات متوازنة مع القوى الكبرى :على الصعيد الدولي، حرصت عمان على عدم الانحياز في الصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين. فبينما تحتفظ بعلاقات أمنية قوية مع واشنطن، بدأت بتعزيز علاقاتها التجارية والاستثمارية مع بكين، في إطار رؤية اقتصادية تهدف لتنويع الشركاء.

كما امتنعت عن اتخاذ مواقف حادة في الحرب الروسية–الأوكرانية، وأدارت موقفًا "دبلوماسيًا منخفض الحدة" لا يُغضب أي طرف، مع تأكيدها على مبادئ القانون الدولي والسيادة(DeLozier 2023)

٤. اتفاقات أبراهام :رغم انضمام أربع دول عربية إلى التطبيع مع إسرائيل (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان)، لم تلتحق سلطنة عمان بهذه الموجة. لكنها حافظت على مستوى معين من الانفتاح الهادئ، وأقامت اتصالات غير رسمية، واستقبلت وفودًا تجارية وثقافية. ويُفسَّر هذا التوجه بأنه "حياد محسوب"، لا يُغضب الأطراف العربية الرافضة للتطبيع، ولا يقطع جسور الاتصال مع القوى الغربية.

ثالثًا: التحديات البنيوية أمام استدامة الحياد رغم الاستمرارية:

يواجه السلطان هيثم تحديات جديدة ومركّبة تُهدد بهوامش الحياد العُماني، منها:

١. تراجع الاقتصاد الوطني وزيادة المديونية :عانت عمان خلال السنوات الأولى من عهد السلطان هيثم من ارتفاع الدين العام، وتراجع إيرادات النفط، ما دفع الحكومة لتبني خطة إصلاح اقتصادي (رؤية عمان ٢٠٤٠). وترافق ذلك مع الحاجة لجذب الاستثمارات، ما قد يفرض ضغوطًا سياسية من القوى المانحة، خاصة الدول الخليجية (World Bank 2025)

٢. استقطاب إقليمي متجدد :رغم تهدئة مؤقتة بين إيران والسعودية، لا تزال البيئة الخليجية–الإيرانية هشة، ومع عودة التوترات، قد تتعرض عُمان لضغوط للانحياز، خصوصًا من شركائها في مجلس التعاون الخليجي، الذين يطالبون بتنسيق أكبر في السياسة الخارجية.(Cafiero n.d.)

٣. تآكل المسافة من الصراعات الكبرى :مع تصاعد التوتر الأميركي–الصيني، وعودة التنافس بين الغرب وروسيا، قد تجد الدول الصغيرة كعُمان نفسها أمام صعوبات متزايدة في الحفاظ على موقع الحياد، خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية والعسكرية العابرة للقارات(Szalai 2022))

رابعًا: أدوات السلطنة للحفاظ على الحياد

ورغم ما تواجهه سلطنة عُمان من تحديات إقليمية معقدة، فإنها تمتلك مجموعة من الأدوات التي تمكّنها من الحفاظ على حيادها النسبي واستمرارية دورها الوسيط.

فالإرث السياسي الراسخ الذي تأسس خلال عهد السلطان قابوس أسّس لثقافة دولة قائمة على الاعتدال وعدم الانخراط في الاستقطابات الحادة. كما أن الثقة الدولية التي اكتسبتها السلطنة عبر عقود من العلاقات المتوازنة منحَتها موقع "الوسيط الموثوق" لدى أطراف متخاصمة يصعب جمعها على طاولة واحدة.

وتتجسد هذه القدرة أيضًا في سياسة إعلامية هادئة وغير تصادمية تتجنب الخطابات التحريضية والتجييش السياسي، إلى جانب وجود جهاز دبلوماسي محترف يمتلك خبرة طويلة في إدارة النزاعات الإقليمية ومسارات الوساطة. وتُعزَّز هذه العوامل بامتلاك عُمان قوة ناعمة مميزة تستند إلى قيم التعددية،

التسامح، والاعتدال، ما يجعل حيادها ليس مجرد خيار ظرفي، بل جزءًا من هويتها السياسية الخارجية الراسخة.قوة ناعمة تعتمد على الاعتدال، التعددية، والتسامح (القطيطي ٢٠١٨، ٤١–٦٠)

خامسًا: التقييم العام:

يُظهر عهد السلطان هيثم استمرارًا واضحًا لنهج الحياد، لكن في بيئة عالمية أقل تسامحًا مع الغموض الاستراتيجي. فقد تضاءلت قدرة الدول الصغيرة على البقاء في منطقة رمادية، ما يفرض على عمان تحديث أدوات حيادها، وربما إعادة تعريفه بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة.

وتبقى سلطنة عُمان من بين الاستثناءات القليلة في العالم العربي التي حافظت على سياستها الخارجية كمساحة للمناورة السلمية، بعيدًا عن الانفعالات الإقليمية أو الاصطفاف خلف المحاور (الاستقلال n.d.)

الاستنتاجات :

١. استمرارية الحياد: حافظت سلطنة عُمان في عهد السلطان هيثم على النهج الحيادي الذي أرسته مرحلة السلطان قابوس، مع الاستمرار في ممارسة الدبلوماسية الهادئة والوساطة.

٢. تكيف أدوات السياسة الخارجية: رغم ثبات المبدأ، إلا أن أدوات الحياد شهدت تكييفًا لمواجهة بيئة إقليمية ودولية أكثر تعقيدًا، خصوصًا بعد ٢٠٢٠.

٣. ضغوط اقتصادية مؤثرة: ارتفاع الدين العام وتحديات ما بعد الجائحة جعلت السلطنة أكثر ارتباطًا ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ما قد يضع قيودًا غير مباشرة على استقلال القرار السياسي.

٤. هشاشة البيئة الإقليمية: التوتر الخليجي–الإيراني، رغم فترات التهدئة، يبقى عاملًا ضاغطًا على قدرة عُمان في الحفاظ على توازنها التقليدي.

٥. اشتداد تنافس القوى الكبرى: يخلق التنافس الأميركي–الصيني–الروسي بيئة تضيق هامش المناورة أمام الدول الصغيرة، بما في ذلك عُمان التي تعتمد على توازن علاقات دقيق.

٦. رصيد قوي من القوة الناعمة: الإرث الدبلوماسي، والثقة الدولية، والهوية القائمة على الاعتدال والتعددية، تشكّل عناصر داعمة لاستمرار الحياد العُماني رغم التحديات.

٧. قدرة عُمانية مستمرة على الوساطة: ما تزال السلطنة تُنظر إليها كجهة موثوقة في الملفات الحساسة، خصوصًا اليمني والإيراني–الخليجي، ما يمنحها وزنًا يفوق قدراتها التقليدية.

ثانيًا: الخاتمة

ختامًا، يُبيّن هذا البحث أن الحياد في السياسة الخارجية العُمانية لم يكن خيارًا عرضيًا أو استجابة تكتيكية لمرحلة بعينها، بل نشأ وتطوّر كعقيدة دبلوماسية متمايزة منذ عهد السلطان قابوس، ثم أُعيد إنتاجها وتكييفها في عهد السلطان هيثم ضمن بيئة دولية وإقليمية أكثر تعقيدًا. فقد نجحت السلطنة، عبر نصف قرن من الممارسة المتسقة، في ترسيخ نموذج «الحياد الإيجابي» القائم على الامتناع عن الانخراط في

تحالفات صراعية صلبة، مقابل الانخراط البنّاء في جهود الوساطة وخفض التصعيد، الأمر الذي منحها مكانة خاصة في منظومة الخليج والعالم العربي، ومكّنها من أن تكون نقطة تلاقٍ بين أطراف متخاصمة بدل أن تكون ساحة صراع بينها

المصادر باللغة العربية

١. أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. ٢٠١٥. *القانون الدولي الإنساني* [International Humanitarian Law]. القاهرة: دار النهضة العربية.
٢. اتفاقية لاهاي الخامسة. ١٩٠٧. *اتفاقية حقوق وواجبات الدول المحايدة في حالة الحرب البرية* [Hague Convention V on the Rights and Duties of Neutral Powers in Case of War on Land]. https://ihl-databases.icrc.org/ar/ihl-treaties/hague-convention-v-1907
٣. الاستقلال. دون تاريخ. "هيثم بن طارق.. هل يغيّر سلطان عُمان الجديد منهج دولة الحياد" [Haitham bin Tariq: Will Oman's New Sultan Change the Policy of Neutrality?]. https://www.alestiklal.net
٤. براونلي، إيان. ٢٠٢٢. *مبادئ القانون الدولي العام* [Principles of Public International Law]، ترجمة محمود محمد الحرثاني. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٥. رؤية عُمان ٢٠٤٠. دون تاريخ. *رؤية عُمان ٢٠٤٠: خارطة طريق للنمو المستدام والتكامل العالمي* [Oman Vision 2040: A Blueprint for Sustainable Growth and Global Integration]. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/oman-vision-2040-a-blueprint-for-sustainable-growth-and-global-integration
٦. السهيل، عبد الله بن عمر. ٢٠١٦. *النظرية الواقعية في العلاقات الدولية* [Realist Theory in International Relations]. الرياض: مركز البحوث.
٧. السياسة – مجلة المجلة. ٢٠٢٥. "سلطنة عمان... حياد دبلوماسي ووساطة الاستقرار الإقليمي" [Oman: Diplomatic Neutrality and Regional Stability Mediation]. 21 أغسطس. https://www.majalla.com
٨. الفيصل، أيمن. ٢٠٢٠. *سلطنة عُمان: مواقفها الإقليمية والدولية والحياد في سياستها الخارجية* [Oman: Its Regional and International Positions and Neutrality in Foreign Policy]. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٩. القطيطي، عبد الله بن خلفان. ٢٠١٨. *السياسة الخارجية العُمانية: ثوابت الهوية واستراتيجيات التكيف* [Omani Foreign Policy: Identity Constants and Adaptation Strategies]. مسقط: مركز الأمن الوطني.
١٠. مساوي، عادل. ٢٠٢٥. "الدبلوماسية العُمانية: نهج الحياد وجاذبية الوساطة" [Omani Diplomacy: Neutrality and the Attractiveness of Mediation]. *مجلة الدراسات الاستراتيجية والدفاعية*.

ثانيًا: المصادر باللغة الإنكليزية

1. Brownlie, Ian. 2008. *Principles of Public International Law*. Oxford: Oxford University Press.
2. Cafiero, Giorgio. n.d. "Oman's Quiet Role in Calming Regional Tensions." *Middle East Council on Global Affairs*. https://mecouncil.org/blog_posts/omans-quiet-role-in-calming-regional-tensions/
3. DeLozier, Elana. 2023. "Oman's Strategic Patience." *The Washington Institute for Near East Policy*.
4. Gärtner, Heinz. 2012. "Neutrality: A Model for the European Union?" *International Politics* 49 (5): 704–715.

5. Guzansky, Yoel. 2018. "Oman and Israel: A Diplomatic Overture." *INSS Insight* No. 1116.
6. Ibish, Hussein. 2016. "Oman's Balancing Act." *Arab Gulf States Institute in Washington*. https://agsiw.org/omans-balancing-act/
7. International Monetary Fund. 2024. *Oman: 2023 Article IV Consultation*. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/02/20/Oman-2023-Article-IV-Consultation
8. Neuhold, Hanspeter. 2000. "Permanent Neutrality: A Model for Peace in the 21st Century?" *Austrian Review of International and European Law* 5: 46–52.
9. Peterson, J. E. 2003. "Oman's Foreign Policy: The Search for Independence." *Middle East Journal* 57: 55–67.
10. Ulrichsen, Kristian Coates. 2016. *The Gulf States in International Political Economy*. London: Palgrave Macmillan.
11. Ulrichsen, Kristian Coates. 2021. "Oman: Middle East's Quiet Mediator." *The Century Foundation*.
12. United Nations. 2022. "Special Envoy Thanks Oman for Support in Yemen Peace Efforts." *UN News*.
13. Valeri, Marc. 2009. *Oman: Politics and Society in the Qaboos State*. London: Hurst.
14. Waltz, Kenneth N. 1979. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley.
15. Wendt, Alexander. 1999. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.